التدقيق الشرعي على المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن البنك المركزي

نواف علي الكسار

مدقق شرعي - ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

الحلقة (١)

نشأت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية استجابة لتطلعات ورغبات المسلمين في التعامل الشرعي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. ورغم ظهورها المتأخر الا أنها حققت انتشارًا واسعًا في مختلف دول العالم في وقت وجيز نسبيًا، وأصبح لديها القدرة على منافسة البنوك التقليدية، بل ودخلت في العديد من الأنشطة الاقتصادية والمالية المعاصرة. كما دفع هذا الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية، إلى تطوير النظام المصرفي الوضعي وفق إدارة مصرفيه تتعامل بالضوابط الشرعية، وتحقق المقصد الإسلامي في التعامل في المال.

اهتمت الدول بالعمل على إنشاء العديد من البنوك الإسلامية، كما اهتمت بتكوين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، كجزء هام من الهيكل التنظيمي والاداري لها؛ وذلك لأن وجود هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية صمام أمان لها يحقق لها الدوام على منهجها الذي قامت عليه، ويمدها بالطاقة التي تولد لها القوة والاستمرارية.

ولما كان من أهم ما تقوم به هيئة الرقابة الشرعية هو وجود المدقق الشرعي الداخلي للتأكد من المعاملات الموجودة في البنوك الإسلامية ومدى موافقتها للأحكام الشرعية، وذلك باستخدام الوسائل والاساليب الملائمة والمشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، كما يعزز الثقة ويضمن تحقيق مزيد من الجودة والسلامة في الكفاءة المصرفية للبنوك الإسلامية من خلال مجموعة من القواعد والقوانين الفنية والأسس والمعايير الرقابية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، لأن المدقق الشرعي داخلي له سلطة مستقله داخل المؤسسة اما المدقق الشرعي الخارجي له سلطة تبدي رأيها المحايد.

ومن هنا برزت الأهمية للمدقق الشرعي الخارجي لأنه جهة مستقلة كما سيأتي تفصيل ذلك.

المبحث الأول: التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

إن التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية أحد أهم العناصر في منظومة العمل المصرفي الإسلامي، والتي من خلالها يكتسب البنك الإسلامي المصداقية لدى شرائح المجتمع التي تتعامل معه من مساهمين ومودعين ومتعاملين وأجهزة رقابية، حيث يساعد التدقيق الشرعي هيئة الرقابة الشرعية في الحكم على مدى التزام البنك أو الشركة أو الصندوق بالضوابط والفتاوى والقرارات التي أصدرتها هيئة الفتوى، ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن الناظر والمتتبع لواقع المؤسسات المالية الإسلامية اليوم حتى في الدراسات النظرية يجد تداخلاً في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، فمنهم من يطلق الرقابة على أنها نظام شامل والتدقيق جزء من هذا النظام، ومنهم من يرى ان التدقيق يعد وحدة عمل أو قسم داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فهي تقوم بالتأكد من مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية.

وحسب تعليمات البنك المركزي الكويتي في حوكمة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية يتم إنشاء إدارة داخلية مستقلة عن الإدارة التنفيذية للبنك تختص بالتدقيق الشرعي على البنك.

لكن على كل حال فالتدقيق الشرعي يعد أحد مكونات الرقابة الشرعية وهو جزء من نظام الرقابة الشرعية ويقصد بها العمل الذي تقوم به الوحدة الإدارية الخاصة للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية.

فالمدقق الشرعي يمثل جزءاً من مهمة هيئة الرقابة الشرعية داخل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فإدارة التدقيق الشرعي هي جزء من النظام الشامل للرقابة الشرعية الذي يشمل هيئة الرقابة الشرعية[1].

تعريف التدقيق الشرعي: تعددت مفاهيم التدقيق الشرعي، ومنها: "يقوم المدقق الشرعي بالتأكد من تطبيق الفتاوى الصادرة عن الهيئة تطبيقًا صحيحًا، وكما يقوم بالتوضيح والبيان للفتاوى الصادرة عن الهيئة، لنائبيه وإدارة البنك والعاملين ليسهل عليهم فهم الفتوى، وتحويلها من المفهوم النظري إلى الواقع العملي (التطبيقي)، ويرد على استفسارات العاملين وكل ما يشتبه عليهم أثناء التنفيذ"[2].

---

[1] التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، إعداد مطلق جاسر مطلق الجاسر، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شورى في 4/5/2009م.

[2] إدارة البنوك الإسلامية للدكتور شهاب أحمد سعيد العزعزي، الطبعة الاولى 1433ه/2012م، دار النفائس، ص112.

يلاحظ على هذا التعريف الاطناب كما أنه اهتم بالجانب التطبيقي للمدقق الشرعي من خلال التعليمات والفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة وتعويمها على العاملين في إدارة البنك وهذه من وظائف المدقق الشرعي تحويل الفتاوى الصادرة من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي كما عرض التعريف لوظيفتين من وظائف المدقق الشرعي وهي الجانب التطبيقي لتحويل الفتوى والرد على الاستفسارات.

وعُرف التدقيق بأنه التحقق من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها"[1].

وقيل هو فحص مدى التزام المؤسسة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع انشطتها، ويشمل ذلك الفحص، والعقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الاساسية والقوائم المالية...وغيرها من خلال إدارة التدقيق الشرعي داخل المؤسسة[2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن صياغة التعريف التالي للتدقيق الشرعي بأنه: **القيام بمجموعة من الوسائل تتضمن فحص ومتابعة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية، وإلزامها بنتائجها من أجل الحصول على معلومات صادقة وأكيدة حول التزام المؤسسة بالضوابط والتوصيات والقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.**

ومع تزايد الخدمات والمنتجات المصرفية المالية الإسلامية وازدهارها، ازدادت أهمية التدقيق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كجهة رقابية إشرافية، كما أن أهمية التدقيق الشرعي تنبع من أهمية البعد الشرعي في أنشطة وأعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، اذ لا يمكن ضمان مطابقة أعمال هذه المؤسسات للضوابط الشرعية الا من خلال وجود مراقبة ومراجعة شرعية، ولا يمكن التأكد من فعالية المراجعة والرقابة الشرعية إلا بوجود تدقيق شرعي.

إن وجود هذا الجهاز داخل هذه المؤسسات يعد من ضروريات العمل داخل البنوك الإسلامية، فهذه البنوك تتميز عن غيرها من البنوك التقليدية باستقاء مبادئها وتطبيقاتها من أحكام الشريعة الإسلامية فكان وجودها لازما لتمكينها من القيام بواجبها ولكسب الثقة من المستثمر والمساهم فيما يختص بمشروعية

---

[1] ورقة عمل دليل لإجراءات التدقيق الشرعي، إعداد الدكتور محمد الفزيع مدير إدارة الرقابة الشرعية شركة الامتياز للاستثمار، مؤتمرات التدقيق الشرعي التي نظمتها شركة شورى للاستشارات الشرعية سنة 4/5/2009م. ص 6

[2] التدقيق الشرعي المبني على المخاطر، إعداد د. عاصم أحمد حمد، ورقة عمل، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، البحرين، 20/4/2015م ص 8.

نشاطها فوجود هيئة الرقابة الشرعية لا يصلح دون وجود تدقيق شرعي داخلي والعكس صحيح فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ويعد التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك والمؤسسات الإسلامية أمراً ضرورياً لضمان حقوق المساهمين ومتابعة للمهام الرقابية والإدارية والمالية ولسير العمل الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ورد في السنة النبوية المباركة ما يؤكد أهمية المتابعة الداخلية فعن أَبِي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأَزْدِ[1] على صدقات بني سليم، يدعى: ابن اللتبية[2]، فلما جاء حاسبه، قال: هذا مالكم، وهذا هدية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلمَ: «فهلا جلست فِي بيْت أَبيك وأُمك حتى تأْتيكَ هديتك إِن كنت صادقا»، ثم خطبنا، فحمد الله، وأَثْنَى عليه، ثم قال: " أَما بعد، فإِني أَستعمل الرجل منكم على العمل مما ولآني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم، وهذا هدية أُهديت لي، أَفلا جلس فِي بيت أَبيه وأُمه حتى تأْتيه هديّتُه إِن كان صادقا، والله لا يأْخذ أحد منكم منها شيئا بغير حقه، إِلَّا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة، فلأَعْرِفَنَّ أَحدا منكم لقي الله يحْمل بعيراً له رغاء، أو بقرة لَهَا خُوَارٌ[3]، أو شاة تيْعَرُ[4] "، ثم رفع يديه حتى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، ثم قال: «اللهم، هَلْ بلغت؟» بصر عَيْنِي، وَسَمِعَ أُذُنِي[5].

---

[1] الْأَزْد قبيلة وتنسب جميع قبائل الأزد إلى جدها الأكبر (الأزد)، واسمه دراء بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وكان الموطن الأصلي للأزد مأرب وما حولها من بلاد اليمن، ثم تفرقوا عن موطنهم هذا لأسباب كثيرة أهمها هدم سد مأرب، انظر الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف أحمد بن سعيد قشاش، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة (34) - العدد (117) 1422هـ - 2002م، ص 427.

[2] هو عبدالله بن اللتبية بن ثعلبة الازدي، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق البجاوي، الطبعة الاولى دار الجيل، بيروت ص(4/220)

[3] الخَوْرُ مثل الغَوْرِ: المنخفِض من الأرض بين النَشْزَيْنِ. والخَوْرانُ: مَجْرَى الرَوْثِ. ويقال: طَعَنَهُ فَخارَهُ خوْرًا، أي أصاب خَوْرانَهُ. وخار الثَوْرُ يَخورُ خُوارًا: صاحَ. ومنه قوله تعالى {لخ لم لى لي مج مح } [سورة طه:88]. انظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987م، ص (2/651)، وهو صوت البقر ذكره ابن الاثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (2/87).

[4] الْيَعْرُ: الْجَدْيُ. قَالَ كَمَا رُبِطَ الْيَعْرُ [أَيْ كَمَا رُبِطَ] عِنْدَ الزُّبْيَةِ لِلذِّئْبِ. وَالْيُعَارُ: صَوْتُ الشَّاءِ. يُقَالُ: يَعَرَتْ تَيْعَرُ يُعَارًا، انظر معجم مقاييس اللغة، تأليف أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر عام النشر: 1399هـ - 1979م، ص (6/156)، تيعر أي صاحت ذكره ابن الاثير في كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، ص (5/297)

[5] صحيح مسلم: تأليف مسلم بن الحجاج أبو الحسن المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت (3/ 1463).

ويدل هذا على أن الدور الذي قام به النبي صلى الله علية وسلم يعد صورة من المتابعة الداخلية على العمال والسعاة اذ أن النبي صل الله عليه وسلم حاسب عامله ومنعهم من قبول الهدايا، ومما يؤكد الرقابة القائمين على عمالهم ومرؤوسيهم.

ومن هنا تبدو أهمية المتابعة الداخلية في الآتي:

١. الحفاظ على المال العام وحسن إدارته وعدم استقلاله لتحقيق المصلحة الخاصة والشخصية.

٢. ضمان حسن استقامة سلوك القائمين على إدارة المال العام.

٣. ضبط موارد ونفقات الدولة وتوجيه الاموال إلى ما يحقق المصلحة العامة.

٤. مراجعة التصرفات المالية وغيرها مما يبعدها عن الإسراف والتبذير أو أداؤها لمن لاحق له فيها.

إن التدقيق الشرعي الداخلي هو جهاز مستقل داخل المؤسسة، وتختلف من بلد إلى آخر فبعض المؤسسات تحدد مسمى الرقابة بإدارة الرقابة الشرعية وينطوي تحت هذه الإدارة أقسام هي:

١. قسم التدقيق الشرعي الداخلي.

٢. قسم التدقيق الشرعي على الشركات التابعة.

٣. قسم أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.

٤. قسم العقود والاتفاقيات.

إن إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنوك والمؤسسات المالية تعد من أدوات الإدارة الذاتية للحكم على مدى سلامة النظام وكفاية أداء العاملين والتزامهم بالسياسات المصرفية والإجراءات الإدارية المعتمدة، "ويجب أن يكون لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي دليل يوضح فيه الاغراض والصلاحيات والمسؤوليات ويتم إعداد الدليل من قبل الإدارة بصورة متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم اعتماده من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ويصدره مجلس الإدارة "[1].

إن الهدف الرئيسي للتدقيق الشرعي الداخلي هو التأكد من أن إدارة المؤسسة ادت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا" لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

[1] معايير الضبط والاخلاقيات الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، معيار الضبط رقم (3) ص 162-163

أهمية التدقيق الشرعي الداخلي:

إن التدقيق الشرعي ذو أهمية بالغة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لأكثر من سبب من أبرزها ما يلي:

- إن الاساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية، ولا يخفى على أحد أن التدقيق الشرعي ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهو الوسيلة التي تتم بها عملية مراقبة ورصد سير العمل في المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها لتعليمات هيئة الرقابة الشرعية، والكشف عن البدائل الشرعية اللازمة.
- بيان مدى ملاءمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفاءته وفاعليته مع ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملات المصرف، والكشف عن أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى[1].
- كما تتجلى أهميته في متابعة المستجدات المصرفية العالمية وغير ذلك من تطورات المنتجات المالية والنوازل المصرفية التي تحتاج إلى جهود مختصين في المجال الشرعي يجمعون بين مقاصد الشرعية وبين فقه النص وواقع العصر.
- تحقيق المتابعة المستمرة والتدقيق والتحليل بما يضمن تنفيذ العمل طبقًا لأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية وبيان المشكلات والصعوبات وسبل تذليلها.

أهداف التدقيق الشرعي الداخلي:

إنه ومن خلال استقراء كل ما يتعلق بالتدقيق الشرعي يمكن استنباط الأهداف التالية:

١. العمل على مطابقة العمليات والمعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية والقرارات والتعليمات والفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.

٢. مساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من تطبيقها[2].

---

[1] بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من البنك المركزي الكويتي، 20/12/2016، ص27.

[2] استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل نظرة مستقبلية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI، إعداد الدكتور عبدالباري مشعل 2011م، ص4.

٣. العمل على الالتزام بكافة القوانين الصادرة عن الجهات الرقابية والتشريعية، والتعليمات الصادرة عن المؤسسة نفسها.

٤. ضمان تنفيذ العمل وحل المشكلات والصعوبات.

٥. المساهمة في دعم وتطوير صيغ المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتنقية وتطهير أعمال البنوك الإسلامية من المعاملات والتعاملات المحظورة شرعًا.

مهام المدقق الشرعي الداخلي:

وتتمثل طبيعة عمل المدقق الشرعي في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في الآتي:

١. التحقق من أن كل نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري يتم العمل به في المؤسسة مجاز من هيئة الرقابة الشرعية.

٢. فحص ومراجعة المستندات والدفاتر والسجلات والملفات، للتأكد من أنها مطابقة ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفتاوى الصادرة عن المعاملات المستحدثة.

٣. مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات والسياسات والإجراءات، للتأكد من مطابقتها واتفاقها مع القرارات الصادرة بشأنها.

٤. مراجعة التعليمات والقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية وإجراءات العمل الصادرة من إدارات المؤسسة على ضوء هيئة الرقابة الشرعية.

٥. بيان الملاحظات والمخالفات والأخطاء وأوجه القصور في تنفيذ الأحكام والمبادئ الشرعية وإبلاغها إلى المنفذين.

٦. تقديم التوصيات والإرشادات والنصائح اللازمة لتصويب المخالفات والاخطاء لتجنب وقوعها في المستقبل[1].

٧. مراجعة العمليات المحاسبية كالقوائم المالية وحسابات الزكاة والتطهير للإشراف الشرعي عليها.

٨. متابعة الموظفين في إجراء المعاملات والتأكد من تطبيق الخطوات الشرعية أثناء التنفيذ[2].

---

[1] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الدكتور حسين حسين شحاته سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي ص 14، (بدون تاريخ)

[2] انظر النقود والمصارف في الشريعة الإسلامية. تأليف الدكتور. عبدالعزيز خليفة القصار والدكتور عصام خلف العنزي والدكتور محمد يوسف المحمود والدكتور علي ابراهيم الراشد. مكتبة آفاق. الطبعة الاولى.سنة 1434ه/ 2013 ص 114

٩. القيام بمهمة السكرتارية أو الأمانة العامة لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية من تحضير لاجتماعاتها، وصياغة محاضرها، وتكون أمينة على الفتاوى والقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية ومنوطة بصيانتها، ومسؤولة عن تنفيذها، فهي حلقة الوصل بين هيئة الرقابة الشرعية وبين الإدارة التنفيذية[1].

١٠. إعداد استمارات وبرامج التدقيق الشرعي اللازمة لإجراء عملية الفحص والتحقق من صحة العمليات في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية.

١١. إعداد البحوث الشرعية في المسائل الفقهية التي تتم بتوصية من هيئة الرقابة الشرعية.

١٢. المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العمليات الاستثمارية وإبداء الملاحظات عنها ومتابعة تصحيحها أولا بأول[2].

١٣. الإجابة عن الاسئلة والاستفسارات والإيضاحات الواردة إلى الهيئة من إدارة المؤسسة أو من مختلف إدارات المؤسسة أو من العملاء[3].

١٤. توجيه الدعوة إلى هيئة الرقابة الشرعية للاجتماع العاجل الفوري اذا دعت الضرورة إلى ذلك.

١٥. إعداد تقارير دورية ترفع إلى هيئة الرقابة الشرعية عن نتائج عملية التدقيق الشرعي، وتقييم الأداء بصفة عامة من منظور شرعي لترفعها إلى مجلس الإدارة[4].

وكما أن التدقيق الشرعي الداخلي جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة ويعمل وفق السياسات الموضوعة من قبل المؤسسة، فهو الذي يقوم بالإشراف على أعمال المؤسسة اليومية من رقابة الأعمال، ويلقي الاستفسارات والتحقق من الالتزام بفتاوى وقرارات الهيئة، وتثقيف العاملين في المصرف بالمبادئ الشرعية الأساسية لتنمية الوعي المصرفي الإسلامي من تنظيم لقاءات توعية ومذاكرة في القضايا الشرعية المصرفية ودورات تدريبية، ويجب أن يكون نطاق أعمال التدقيق الشرعي الداخلي من فحص وتقييم

---

[1] انظر واقع الرقابة الشرعية الداخلية في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، إعداد الدكتور سراج الحق بلال ياسيني، ورقة عمل، في المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي 23/10/2013م، ص6.

[2] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، إعداد حمزة عبد الكريم حماد، رسالة ماجستير من الجامعة الاردنية، كلية الشريعة 2004م، ص12.

[3] حدود الهيئات الشرعية وإدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، الدكتور احمد محي الدين احمد، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، 6-5/10/2003م ص5 في مملكة البحرين.

[4] الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الدكتور حسين حسين شحاته سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي ص 14(بدون تاريخ).

وكفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة وكذلك بنوعية الأداء عند القيام بالمهام المكلفة بها.

وتقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي برفع تقارير التدقيق الشرعي إلى مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

"ويحق لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي باستقلالية كاملة في الاطلاع على جميع الوثائق والمستندات والعقود والاتفاقيات والنماذج وسياسات العمل بلا استثناء، بدعم كامل من مجلس إدارة المؤسسة وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة العليا"(1).

ولا بد من الحصول على الدعم الكامل من الإدارة التنفيذية للبنك حتى تستطيع إدارة التدقيق الشرعي أداء مهامها على أكمل وجه.

أما من حيث التعيين والفصل والمكافأة (الراتب) فيكون ذلك مرتبط بالإدارة التنفيذية(2).

يكون مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مسؤولاً من الناحية الفنية أمام هيئة الرقابة الشرعية ومسؤولا من الناحية الإدارية فيما يتعلق بالأمور الهامة مثل التقييم والترقيات والعلاوات والحوافز والمكافآت أمام رئيس مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق، ويكون تعيين المدققين الشرعيين بعد موافقة مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي(3).

وينبغي التنبيه إلى أنه يجب أن يُختار لمهنة التدقيق الشرعي بصفة عامة الشخص الأمين المؤتمن؛ لأنه سيطلع على أسرار المؤسسة والتي إن أُفشيت قد تتضرر المؤسسة، قال تعالى: **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص: ٢٦). مما يؤكد على أنه من مستلزمات الأعمال لا سيما المالي منها.

---

(1) موسوعة شورى لأبحاث الدقيق الشرعي، مؤتمرات التدقيق الشرعي التي نظمتها شركة شورى للاستشارات الشرعية سنة 2009-2015، سنة الطبعة 20017، ورقة عمل دليل لإجراءات التدقيق الشرعي، إعداد الدكتور محمد الفزيع مدير إدارة الرقابة الشرعية شركة الامتياز للاستثمار ص10.

(2) واقع الرقابة الشرعية في الكويت، إعداد الشيخ احمد عبدالله العومي، مراقب شرعي بنك الكويت الدولي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التدقيق الشرعي الذي تنظمه شركة شورى، ص7.

(3) بنك الكويت المركزي، تعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من البنك المركزي الكويتي، 20/12/2016.